

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون
البند ٥٤ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/62/419 (Part I))]

٩٨/٦٢ - صك غير ملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٩/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ الذي طلب فيه المجلس إلى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات أن يقوم في دورته السابعة بإبرام واعتماد صك غير ملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات،

١ - تقرر اعتماد الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات بصيغته الواردة في مرفق هذا القرار؛

٢ - تدعو أعضاء مجالس إدارات المنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية في مجال الغابات إلى تقديم الدعم لتنفيذ الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات بما يتسق مع ولايات تلك المنظمات، وتحقيقا لذلك الغرض، تدعو منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات إلى تقديم التوجيه إلى هذه الشراكة؛

٣ - تدعو أيضا الحكومات المانحة والبلدان الأخرى القادرة والمؤسسات المالية وغيرها من المنظمات إلى تقديم تبرعات مالية إلى الصندوق الاستئماني لدعم منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات حتى يتسنى للمنتدى أن يقوم، في سياق برنامج عمله المتعدد السنوات، بتنفيذ الصك غير الملزم قانونا وتقديم الدعم للمشاركين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لحضور اجتماعاته؛

٤ - تقرر أن يقوم المنتدى باستعراض فعالية الصك غير الملزم قانونا في إطار الاستعراض العام لفعالية الترتيب الدولي المتعلق بالغابات الذي قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراءه بموجب قراره ٤٩/٢٠٠٦.

الجلسة العامة ٧٤

١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

المرفق

صك غير ملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات

إن الدول الأعضاء،

إذ تسلم بأن الغابات والأشجار الموجودة خارج الغابات تنشأ عنها مكاسب اقتصادية واجتماعية وبيئية متعددة، وإذ تشدد على أن الإدارة المستدامة للغابات تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر،

وإذ تشير إلى إعلان المبادئ الرسمي غير الملزم قانوناً لتوافق عالمي في الآراء بشأن إدارة الغابات بجميع أنواعها وحفظها وتنميتها على نحو مستدام (المبادئ المتعلقة بالغابات)^(١)؛ والفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١^(٢)؛ ومقترحات العمل التي قدمها الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات؛ وقرارات ومقررات منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات؛ وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة^(٣)؛ وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٤)؛ والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛ ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٥)؛ والصكوك الدولية القائمة الملزمة قانوناً ذات الصلة بالغابات،

وإذ ترحب بالإنجازات التي حققها الترتيب الدولي المتعلق بالغابات منذ أن أنشأه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره ٣٥/٢٠٠٠ المؤرخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وإذ تشير إلى ما قرره المجلس، في قراره ٤٩/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، لتعزيز الترتيب العالمي المتعلق بالغابات،

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثالث.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق، والقرار ٢، المرفق.

(٤) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) انظر القرار ١/٦٠.

وإذ تعيد تأكيد التزامها بإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(٦)، بما في ذلك أن للدول، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، حقا سياديا في استغلال مواردها وفقا لسياساتها البيئية والإنمائية، وعليها تقع مسؤولية ضمان ألا تسبب الأنشطة التي تجري في نطاق ولايتها أو سيطرتها ضررا بالبيئة في دول أخرى أو في مناطق تقع خارج حدود ولايتها الوطنية، والتزامها بالمسؤوليات المشتركة والمتباينة في الوقت ذاته، الواقعة على عاتق البلدان، على النحو المبين في المبدأ ٧ من إعلان ريو،

وإذ تسلم بأن الإدارة المستدامة للغابات، بوصفها مفهوما ديناميكيا آخذا في التطور، تهدف إلى الحفاظ على القيمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للغابات بجميع أنواعها وتعزيز هذه القيمة، حتى تعود بالنفع على الأجيال الحالية والمقبلة،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء استمرار إزالة الغابات وتدهورها وكذلك ببطء معدل التشجير وإصلاح الغطاء الحرجي وإعادة غرس الغابات، وما ينجم عن ذلك من آثار ضارة في الاقتصادات والبيئة، بما في ذلك التنوع البيولوجي، وفي مصادر رزق ما لا يقل عن بليون شخص وفي تراثهم الثقافي، وإذ تشدد على الحاجة إلى توخي مزيد من الفعالية على جميع الصعد في تحقيق الإدارة المستدامة للغابات، من أجل التصدي لهذه التحديات الجسام،

وإذ تقر بما يتركه تغير المناخ من أثر في الغابات وفي الإدارة المستدامة للغابات، وكذلك إسهام الغابات في التصدي لتغير المناخ،

وإذ تؤكد من جديد الاحتياجات والمتطلبات الخاصة للبلدان ذات النظم الإيكولوجية الحرجية الهشة، بما في ذلك البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود،

وإذ تؤكد ضرورة تعزيز الالتزام السياسي والجهود الجماعية المبذولة على جميع الصعد لإدراج مسألة الغابات في جداول الأعمال الوطنية والدولية المتعلقة بالتنمية، والنهوض بتنسيق السياسات الوطنية وبالتعاون الدولي، وتعزيز التنسيق فيما بين القطاعات على جميع الصعد من أجل تحقيق الفعالية في الإدارة المستدامة للغابات بجميع أنواعها،

وإذ تشدد على أن تحقيق الفعالية في الإدارة المستدامة للغابات يتوقف إلى حد بعيد على توافر الموارد الكافية، بما في ذلك التمويل وتطوير القدرات ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، وإذ تعترف بوجه خاص بضرورة حشد المزيد من الموارد المالية، بما في ذلك الموارد

(٦) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

المستمدة من مصادر مبتكرة، لصالح البلدان النامية، ومنها أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية،

وإذ تشدد أيضاً على أن تحقيق الإدارة المستدامة للغابات يعتمد أيضاً إلى حد بعيد على توافر الإدارة الرشيدة على جميع الصعد،

وإذ تلاحظ أن أحكام هذا الصك لا تخل بحقوق الدول الأعضاء وواجباتها بمقتضى القانون الدولي،

تلتزم بما يلي:

أولاً - الغرض

١ - يتمثل الغرض من هذا الصك فيما يلي:

(أ) تعزيز الالتزام والعمل السياسيين على الصعد كافة من أجل تحقيق الإدارة المستدامة للغابات بجميع أنواعها على نحو فعال، وتحقيق الأهداف العالمية المشتركة بشأن الغابات؛

(ب) زيادة مساهمة الغابات في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة ما يتعلق منها بالقضاء على الفقر والاستدامة البيئية؛

(ج) توفير إطار للإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني وللتعاون على الصعيد الدولي.

ثانياً - المبادئ

٢ - يتعين على الدول الأعضاء احترام المبادئ التالية التي تستند إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(٦) وإلى مبادئ ريو المتعلقة بالغابات^(١):

(أ) هذا الصك طوعي وغير ملزم قانوناً؛

(ب) كل دولة مسؤولة عن إدارة غاباتها إدارة مستدامة وإنفاذ قوانينها المتعلقة بالغابات؛

(ج) تساهم المجموعات الرئيسية، كما حددها جدول أعمال القرن ٢١^(٧)، والمجتمعات المحلية وملاك الغابات وسائر أصحاب المصلحة ذوي الصلة في تحقيق الإدارة المستدامة للغابات، وينبغي لهم أن يشاركوا بطريقة شفافة وقائمة على المشاركة فيما يحسبهم من عمليات صنع القرارات المتعلقة بالغابات وكذلك في تحقيق الإدارة المستدامة للغابات، وفقا للتشريعات الوطنية؛

(د) يتوقف تحقيق الإدارة المستدامة للغابات، ولا سيما في البلدان النامية وكذلك في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على تحقيق زيادة كبيرة في الموارد المالية الجديدة والإضافية المتأتية من جميع المصادر؛

(هـ) يتوقف تحقيق الإدارة المستدامة للغابات أيضا على توافر الإدارة الرشيدة على الصعد كافة؛

(و) يؤدي التعاون الدولي، بما في ذلك الدعم المالي ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات والتعليم، دورا حافزا حاسما في دعم جهود جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، الرامية إلى تحقيق الإدارة المستدامة للغابات.

ثالثا - النطاق

- ٣ - ينطبق هذا الصك على جميع أنواع الغابات.
- ٤ - تهدف الإدارة المستدامة للغابات، بوصفها مفهوما ديناميكيا آخذا في التطور، إلى الحفاظ على القيم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للغابات بجميع أنواعها وتعزيز هذه القيم حتى تعود بالنفع على الأجيال الحالية والمقبلة.

رابعا - الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات

- ٥ - تؤكد الدول الأعضاء من جديد الأهداف العالمية المشتركة التالية المتعلقة بالغابات والتزامها بالعمل على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني من أجل إحراز تقدم نحو بلوغها بحلول عام ٢٠١٥:

(٧) المجموعات الرئيسية التي حددها جدول أعمال القرن ٢١ هي النساء والأطفال والشباب والشعوب الأصلية ومجتمعاتها المحلية والمنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية والعمال ونقابات العمال والأعمال التجارية والصناعة والأوساط العلمية والتكنولوجية والمزارعون.

الهدف العالمي ١

عكس مسار الاتجاه إلى فقدان الغطاء الحرجي على النطاق العالمي من خلال الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك الحماية والإصلاح والتشجير وإعادة غرس الغابات، وزيادة الجهود المبذولة لمنع تدهور الغابات؛

الهدف العالمي ٢

تعزيز المزايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للغابات بطرق، منها تحسين مصادر رزق السكان المعتمدين على الغابات؛

الهدف العالمي ٣

تحقيق زيادة كبيرة في مساحة الغابات المحمية على النطاق العالمي وغيرها من المساحات التي بها غابات تدار على نحو مستدام، وكذلك زيادة نسبة المنتجات الحرجية المستمدة من الغابات التي تدار على نحو مستدام؛

الهدف العالمي ٤

عكس مسار انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للإدارة المستدامة للغابات وحشد موارد مالية متزايدة بصورة كبيرة وحديثة وإضافية من جميع المصادر من أجل تحقيق الإدارة المستدامة للغابات.

خامسا - السياسات والتدابير الوطنية

٦ - تحقيقا للغرض المتوخى من هذا الصك، ومراعاة للسياسات والأولويات والأوضاع الوطنية وللموارد المتاحة، ينبغي أن تقوم الدول الأعضاء بما يلي:

(أ) وضع برامج وطنية للغابات أو استراتيجيات أخرى للإدارة المستدامة للغابات تحدد الإجراءات اللازم اتخاذها وتتضمن تدابير أو سياسات أو أهدافا محددة، وتنفيذ تلك البرامج أو الاستراتيجيات ونشرها واستكمالها، حسب الضرورة، مع مراعاة مقترحات العمل ذات الصلة التي تقدم بها الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات وقرارات منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات؛

(ب) النظر في العناصر المواضيعية السبعة للإدارة المستدامة للغابات^(٨)، المستمدة من المعايير التي حددتها عمليات وضع المعايير والمؤشرات القائمة، باعتبارها إطارا مرجعيا للإدارة المستدامة للغابات، والقيام، في هذا السياق، حسبما يقتضيه الحال، بتعيين جوانب بيئية محددة وغيرها من الجوانب المتصلة بالغابات داخل إطار تلك العناصر للنظر فيها بوصفها معايير ومؤشرات للإدارة المستدامة للغابات؛

(ج) تعزيز استخدام أدوات الإدارة لتقييم تأثير البيئة بالمشاريع التي يمكن أن ترتب عليها آثار كبيرة في الغابات وتعزيز الممارسات البيئية الحميدة فيما يتعلق بهذه المشاريع؛

(د) وضع وتنفيذ سياسات تشجع على الإدارة المستدامة للغابات بغرض توفير طائفة واسعة من السلع والخدمات وتسهم أيضا في الحد من الفقر وفي تنمية المجتمعات المحلية الريفية؛

(هـ) تعزيز إنتاج المنتجات الحرجية وتجهيزها على نحو يتسم بالكفاءة لأغراض، منها الحد من النفايات وتحسين عملية إعادة التدوير؛

(و) دعم حماية واستعمال المعارف والممارسات التقليدية المتصلة بالغابات في الإدارة المستدامة للغابات بموافقة أصحاب تلك المعارف ومشاركتهم، وتعزيز تقاسم الفوائد الناشئة عن استخدامها بشكل عادل ومنصف، وفقا للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية ذات الصلة؛

(ز) مواصلة وضع وتنفيذ معايير ومؤشرات للإدارة المستدامة للغابات تتسق مع الأولويات والأوضاع الوطنية؛

(ح) تهيئة بيئات مؤاتية لتشجيع استثمارات القطاع الخاص، وكذلك استثمارات ومشاركة المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية وغيرها من الجهات المستعملة للغابات والجهات المالكة للغابات وأصحاب المصلحة الآخرين، في الإدارة المستدامة للغابات من خلال إطار للسياسات والحوافز والأنظمة؛

(٨) العناصر هي '١' نطاق الموارد الحرجية؛ و'٢' التنوع البيولوجي للغابات؛ و'٣' صحة الغابات وحيويتها؛ و'٤' الوظائف الإنتاجية للموارد الحرجية؛ و'٥' الوظائف الوقائية للموارد الحرجية؛ و'٦' الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للغابات؛ و'٧' الإطار القانوني والمؤسسي والمتعلق بالسياسات.

(ط) وضع استراتيجيات مالية تبين التخطيط المالي على كل من المدى القصير والمتوسط والطويل بغرض تحقيق الإدارة المستدامة للغابات، مع الأخذ بعين الاعتبار مصادر التمويل الداخلية والخارجية ومصادر التمويل من القطاع الخاص؛

(ي) تشجيع الاعتراف بمجموعة القيم المستمدة من السلع والخدمات التي توفرها كل أنواع الغابات والأشجار الموجودة خارج الغابات، وكذلك السبل الرامية إلى أن تعبر السوق عن هذه القيم، بما يتماشى مع التشريعات والسياسات الوطنية ذات الصلة؛

(ك) تحديد تدابير وتنفيذها لتعزيز التعاون والتنسيق الشامل لعدة قطاعات للسياسات والبرامج فيما بين القطاعات التي تؤثر في إدارة الغابات والسياسات المتعلقة بها وتتأثر بها، بغرض إدماج قطاع الغابات في عمليات صنع القرار على الصعيد الوطني وتعزيز الإدارة المستدامة للغابات، بوسائل منها معالجة الأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهورها وتعزيز حفظ الغابات؛

(ل) دمج البرامج الوطنية للغابات أو غيرها من استراتيجيات الإدارة المستدامة للغابات، على النحو المشار إليه في الفقرة ٦ (أ) أعلاه، في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وفي خطط العمل الوطنية ذات الصلة وفي استراتيجيات الحد من الفقر؛

(م) إقامة أو تعزيز الشراكات، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والبرامج المشتركة مع أصحاب المصلحة للمضي في تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات؛

(ن) استعراض، وعند الاقتضاء، تحسين التشريعات المتصلة بالغابات، وتعزيز إنفاذ قوانين الغابات، وتعزيز الإدارة الرشيدة على جميع الصعد بهدف دعم الإدارة المستدامة للغابات وتهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار في الغابات ومكافحة الممارسات غير المشروعة والقضاء عليها، وفقا للتشريعات الوطنية، في قطاع الغابات وغير ذلك من القطاعات ذات الصلة؛

(س) تحليل أسباب المخاطر التي تهدد سلامة الغابات وحيويتها ووضع حلول لها، وهي المخاطر التي تنجم عن الكوارث الطبيعية والأنشطة البشرية، بما في ذلك المخاطر الناجمة عن الحرائق والتلوث والآفات والأمراض وأنواع الأحياء الدخيلة التوسعية؛

(ع) إنشاء شبكات للمناطق الحرجية المحمية أو تطويرها أو توسيع نطاقها والحفاظ عليها، مع مراعاة أهمية حفظ الغابات التمثيلية، من خلال طائفة من آليات الحفظ المطبقة داخل المناطق الحرجية المحمية وخارجها؛

- (ف) تقييم الأوضاع والفعالية الإدارية في المناطق الحرجية المحمية القائمة بغرض تحديد التحسينات اللازم إدخالها؛
- (ص) تعزيز مساهمة العلوم والبحوث في النهوض بالإدارة المستدامة للغابات بدمج الخبرة العلمية في السياسات والبرامج الحرجية؛
- (ق) تعزيز تطوير وتطبيق الابتكارات العلمية والتكنولوجية، بما في ذلك الابتكارات التي يمكن أن يستعملها ملاك الغابات والمجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية للنهوض بالإدارة المستدامة للغابات؛
- (ر) تشجيع وتعزيز فهم الجمهور لأهمية الغابات والإدارة المستدامة للغابات وللنفع التي قد توفرها، بوسائل منها برامج توعية الجمهور وتنقيفه؛
- (ش) تعزيز وتشجيع فرص الوصول إلى التعليم النظامي وغير النظامي وبرامج الإرشاد والتدريب المتعلقة بتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات؛
- (ت) دعم برامج التنقيف والتدريب والإرشاد التي تشمل المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية والعاملين في الغابات وملاك الغابات لكي يتسنى وضع نهج لإدارة الموارد يكون من شأنها الحد من الضغط الذي تعانيه الغابات، وبخاصة النظم الإيكولوجية الهشة؛
- (ث) تعزيز المشاركة النشطة والفعالة من جانب المجموعات الرئيسية والمجتمعات المحلية وملاك الغابات وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين في وضع سياسات وتدابير وبرامج وطنية تتصل بالغابات وتنفيذها وتقييمها؛
- (خ) تشجيع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وملاك الغابات على وضع صكوك طوعية وتعزيزها وتنفيذها بطريقة شفافة، من قبيل نظم الترخيص الطوعي أو غيرها من الآليات المناسبة، لتطوير وتعزيز المنتجات الحرجية المستمدة من الغابات التي تدار بطريقة مستدامة والتي يتم حصادها وفقا للتشريعات المحلية، ولتحسين شفافية السوق؛
- (ذ) تعزيز فرص وصول الأسر المعيشية وصغار ملاك الغابات والمجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية المعتمدة على الغابات، التي تعيش داخل المناطق الحرجية وخارجها، إلى موارد الغابات والأسواق ذات الصلة بغرض دعم تنويع سبل العيش ومصادر الدخل المتأتية من إدارة الغابات، بما يتماشى مع الإدارة المستدامة للغابات.

سادسا - التعاون الدولي ووسائل التنفيذ

٧ - تحقيقا للغرض المتوخى من هذا الصك، ينبغي أن تقوم الدول الأعضاء بما يلي:

(أ) بذل جهود متضافرة من أجل كفالة استمرار الالتزام السياسي الرفيع المستوى بتعزيز وسائل تحقيق الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك توفير موارد مالية وتقديم الدعم، ولا سيما للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وكذلك حشد وتوفير موارد مالية متزايدة بصورة كبيرة وجديدة وإضافية من مصادر خاصة وعامة ومحلية ودولية لصالح البلدان النامية وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وداخل هذه البلدان؛

(ب) عكس مسار انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للإدارة المستدامة للغابات وحشد موارد مالية متزايدة بصورة كبيرة وجديدة وإضافية من جميع المصادر من أجل تحقيق الإدارة المستدامة للغابات؛

(ج) اتخاذ إجراءات لرفع درجة أولوية الإدارة المستدامة للغابات في الخطط الإنمائية الوطنية وغيرها من الخطط، بما فيها استراتيجيات الحد من الفقر، بغرض تيسير زيادة المخصصات من المساعدة الإنمائية الرسمية والموارد المالية من مصادر أخرى لأغراض الإدارة المستدامة للغابات؛

(د) وضع وإرساء حوافز إيجابية، ولا سيما لصالح البلدان النامية وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، للحد من فقدان الغابات والتشجيع على إعادة غرس الغابات والتشجير وتأهيل الغابات المتدهورة وتحقيق الإدارة المستدامة للغابات وزيادة مساحة الغابات المحمية؛

(هـ) دعم الجهود التي تبذلها البلدان، ولا سيما البلدان النامية وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لوضع وتنفيذ تدابير سليمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تكون بمثابة حوافز للإدارة المستدامة للغابات؛

(و) تعزيز قدرة البلدان، ولا سيما البلدان النامية، على أن تزيد كثيرا من إنتاج المنتجات الحرجية المستمدة من الغابات التي تدار بطريقة مستدامة؛

(ز) تحسين التعاون الثنائي والإقليمي والدولي بغرض تعزيز التجارة الدولية في المنتجات الحرجية المستمدة من الغابات التي تدار بطريقة مستدامة والتي يتم حصادها وفقا للتشريعات المحلية؛

(ح) تحسين التعاون الثنائي والإقليمي والدولي للتصدي للاتجار الدولي غير المشروع بالمنتجات الحرجية من خلال تعزيز إنفاذ قوانين الغابات والإدارة الرشيدة على جميع الصعد؛

(ط) القيام، من خلال تحسين التعاون الثنائي والإقليمي والدولي، بتعزيز قدرة البلدان على أن تقوم على نحو فعال بمكافحة الاتجار الدولي غير المشروع بالمنتجات الحرجية، بما فيها الأخشاب والأحياء البرية وسائر الموارد الإحيائية الحرجية؛

(ي) تعزيز قدرة البلدان على أن تتصدى، وفقا للتشريعات المحلية، للممارسات غير المشروعة المتصلة بالغابات، بما في ذلك الصيد غير المشروع للحيوانات البرية، وذلك من خلال إذكاء الوعي العام والتثقيف وبناء القدرات المؤسسية ونقل التكنولوجيا والتعاون التقني وإنفاذ القوانين ومد شبكات المعلومات؛

(ك) تعزيز وتيسير فرص الوصول إلى التكنولوجيات الملائمة والسليمة بيئيا ونقلها وما يقابلها من معارف تتصل بالإدارة المستدامة للغابات، وإلى التجهيز الفعال وذو القيمة المضافة للمنتجات الحرجية، ولا سيما لصالح البلدان النامية لتستفيد منها المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية؛

(ل) تعزيز الآليات التي تشجع تبادل أفضل الممارسات فيما بين البلدان واستعمالها في مجال الإدارة المستدامة للغابات، بوسائل منها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القائمة على البرامجيات المجانية؛

(م) تعزيز القدرات الوطنية والمحلية، بما يتفق مع الظروف الخاصة بها، على استحداث التكنولوجيات المتصلة بالغابات وتكييفها، بما في ذلك التكنولوجيات المتعلقة باستخدام أخشاب الوقود؛

(ن) تعزيز التعاون الدولي التقني والعلمي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال الإدارة المستدامة للغابات، من خلال المؤسسات والعمليات الدولية والإقليمية والوطنية الملائمة؛

(س) تعزيز القدرات البحثية والعلمية المتصلة بالغابات لدى البلدان النامية وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ولا سيما قدرة منظمات البحوث على توليد البيانات والمعلومات المتصلة بالغابات والوصول إليها، وتعزيز ودعم البحوث المتكاملة والمشاركة بين التخصصات بشأن القضايا المتصلة بالغابات ونشر نتائج البحوث؛

(ع) تعزيز البحث والتطوير في مجال الحراجة في جميع المناطق الإقليمية، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وذلك من خلال المنظمات والمؤسسات ومراكز التفوق المناسبة، وكذلك من خلال شبكات عالمية وإقليمية ودون إقليمية؛

(ف) تعزيز التعاون والشراكات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي لتعزيز الإدارة المستدامة للغابات؛

(ص) قيام الدول الأعضاء، بوصفها أعضاء في هيئات إدارة المنظمات التي تشكل الشراكة التعاونية في مجال الغابات، بالمساعدة في كفالة تكامل وتأزر الأولويات والبرامج المتصلة بالغابات لأعضاء الشراكة، بشكل يتسق مع ولاياتها، مع مراعاة توصيات منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات فيما يتعلق بالسياسات؛

(ق) دعم الجهود التي تبذلها الشراكة التعاونية في مجال الغابات لوضع المبادرات المشتركة وتنفيذها.

سابعا - الرصد والتقييم والإبلاغ

٨ - ينبغي أن تقوم الدول الأعضاء برصد وتقييم التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف المتوخى من هذا الصك.

٩ - وينبغي أن تقوم الدول الأعضاء، على أساس طوعي، ومع مراعاة مدى توافر الموارد ومتطلبات وشروط إعداد التقارير المتعلقة بميئات أو صكوك أخرى، بتقديم تقارير مرحلية وطنية في إطار تقاريرها العادية التي تقدمها إلى المنتدى.

ثامنا - طرائق العمل

١٠ - ينبغي أن يتناول المنتدى، في إطار برنامج عمله المتعدد السنوات، تنفيذ هذا الصك.